

Distr.: General
14 July 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٣/١٧

الفقر المدقع وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى أن المثل الأعلى المتمثل، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحراراً ومتحررين من الخوف والفاقة، إلا إذا هيئت الأوضاع التي تمكن كل شخص من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقه المدنية والسياسية، وإذ يؤكد من جديد في هذا الصدد كلاً من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع القرارات السابقة التي اعتمدها بشأن مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٢١٤/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقرارات لجنة حقوق الإنسان، فضلاً عن قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها قراراته ٢/٢ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، و٢٧/٧ المؤرخ

* القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان سترد في تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة عشرة (A/HRC/17/2)، الفصل الأول.

٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، و١١/٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و١٩/١٢ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و١٩/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ يشير كذلك إلى أن الجمعية العامة قد أعلنت، في قرارها ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) لكي تدعم، بطريقة فعالة ومنسقة، الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتعلقة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يؤكد من جديد في هذا الصدد الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدها الأمم المتحدة، بما فيها الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وفي مؤتمر قمة الألفية، الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات بالقضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم والذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإذ يرحب باستنتاجات مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لأن الفقر المدقع لا يزال مستمراً في جميع بلدان العالم، بصرف النظر عن حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأن نطاقه ومظاهره تؤثر تأثيراً شديداً في البلدان النامية،

وإذ يؤكد من جديد أن وجود الفقر المدقع الواسع الانتشار يعوق التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان، وأن التخفيف منه الآن والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يبقيا أولوية عالية لدى المجتمع الدولي،

وإذ يشير إلى قراره ١/٥ المتعلق ببناء مؤسسات المجلس وقراره ٢/٥ المتعلق بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يشدد على أنه يجب على المكلف بولاية الاضطلاع بمهامه وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

١- يرحب بأعمال الخبرة المستقلة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، بما في ذلك المشاورات الشاملة والشفافة والمستوعبة للجميع التي تجريها مع الجهات الفاعلة المعنية والمهتمة من جميع المناطق من أجل إعداد تقاريرها الموضوعية، فضلاً عن قيامها بزيارات قطرية؛

٢- يقرر تمديد ولاية المكلف بالولاية الحالي بصفة مقرر خاص معني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات، طبقاً للأحكام الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٨؛

٣- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعطاء أولوية عالية لمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، كما يدعوها إلى مواصلة العمل في هذا المجال، وإلى تحقيق التكامل والتعاون الكاملين مع المقرر الخاص في إنجاز مختلف الأنشطة، ولا سيما المخفل الاجتماعي والتشاور بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وإلى تزويد المقرر الخاص بجميع الموارد البشرية والمالية الضرورية للاضطلاع بولايته على نحو فعال؛

٤- يطلب إلى المقرر الخاص تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة وإلى مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لبرنامجي عملهما؛

٥- يدعو جميع الحكومات إلى التعاون مع المقرر الخاص ومساعدته على إنجاز مهمته، وتزويده بجميع المعلومات الضرورية التي يطلبها، والنظر جدياً في الاستجابة لطلبات المقرر الخاص بشأن زيارة بلدانها لتمكينه من أداء ولايته بفعالية؛

٦- يدعو المقرر الخاص وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن في ذلك ممثلو الدول، والعاملون في مجال التنمية وحقوق الإنسان، والمنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع، إلى المشاركة في مشاورات لمدة يومين تناول التقرير المرحلي عن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان^(١)، التي ستنظمها مفوضية حقوق الإنسان، في حدود الموارد المتاحة، في جنيف، يومي ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

٧- يدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، وهيئات المعاهدات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى التعاون التام مع المقرر الخاص لتمكينه من الاضطلاع بولايته؛

٨- يقرر مواصلة النظر في مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع وفقاً لبرنامج عمله.

الجلسة ٣٤

١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١

[اعتمد بدون تصويت.]